



تلخيص وعرض من كتاب

(الثواب والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر)

للدكتور صلاح الصاوي

يقول د. صلاح الصاوي : "أن الهدف من هذه الدراسة بلورة الأصول الثابتة بالكتابة والسنة والإجماع فيما اشتجرت فيه فسائل العمل الإسلامي، لتكون إطاراً جاماً وقاسماً مشتركاً يلتقي عليه الجميع، وتكون وحدها معهد الولاء والبراء في صلتها بأفرادها وبآخرين، وكذلك بلورة جملة من الثوابت النسبية، وهي بعض الاختيارات العلمية الراجحة التي ينبغي أن تتفق عليها الحركات الإسلامية كافة، لتمثل مع الأولى الإطار العلمي الذي يجمع فسائل العمل الإسلامي المعاصر ويقيها التشرذم والاختلاف".

ثم التمييز بين هذا كله وبين ما وراءه من بقية الظنيات ومحال الاجتهاد، التي لا يجوز أن تتفرق بسببها الصفوف أو أن يعقد على أساسها ولاء وبراء، أو ينكر فيها على المخالف إنكاراً يؤدي إلى تأديمه أو إخراجه من جماعة المسلمين".

وإننا الآن في سوريا، في أرض الرباط والجهاد نسعى ليكون العمل الإسلامي صفاً واحداً في مواجهة أعدائه، ونسعى لجمع الفسائل الإسلامية ضمن إطار واحد من الثوابت الشرعية، بدأت بوضع ملخص لكتاب (الثواب والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر) للدكتور صلاح الصاوي عليها تكون مساهمة في هذا الاتجاه.

"يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : فالأصول الثابتة بالكتاب والسنّة بالإجماع، هي بمنزلة الدين المشترك بين الأنبياء ليس لأحد خروج عنه، ومن دخل فيها كان من أهل الإسلام الممحض، وهم أهل السنّة والجماعة، وما تنوعوا فيه من الأعمال والأقوال المشروعة فهو بمنزلة ما تنوّعت فيه الأنبياء، قال تعالى : (الذين جاهدوا فينا لنهيّهم سبّلنا)، والتنوع قد يكون في الوجوب تارة، وفي الاستحباب أخرى) مجموع الفتاوى ابن تيمية 19/17 ، 118 ."

ولهذا فإن منطلقاً في هذه الدراسة، أن الأصول الثابتة من الكتاب والسنّة وإجماع الأمة بين هذه الجماعات، بمنزلة الدين المشترك ليس لأحد الخروج عنها أو منازعها فيها.

أما ما تنازعوا فيه فهو قسمان:

1 - قسم كان اختلافهم فيه احتلال تنوّع : وهو كل ما تنوّعوا فيه من الأقوال والأعمال المشروعة التي ليس بينها تناقض ولا تضارب، ولا يعترض على شيء منها في ذاته لورود الدليل الذي يشهد بصحته، فهذا فتح عليه في الجهاد، وهذا فتح عليه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا فتح عليه في طلب العلم، وهذا في الإنفاق والمجاهدة بالمال .. إلخ، وليس بين هذه الأفعال تعارض ولا اضطراب، ولا يمثل تنوّعها نقصاً ولا اختلالاً، لأنها بمجموعها تمثل إحياءً شاملًا لمختلف الفرائض وتجديداً متكاملاً لفرائض الإسلام كافة.

2 - قسم تنازعوا فيه ولا يمثل خرقاً لإجماع ولم يعتبر من قبل زلات العلماء: وهذا يكون بمنزلة ما تنوّعت فيه شرائع الأنبياء أيضاً، ولكن من وجه دون وجه، فهو يشبهه من وجه ويفارقه من وجه آخر.

أما وجه المشابهة فلأن كل واحد من المتنازعين مأمور بالعمل بما أدّاه إليه اجتهاده، ولو عمل على خلاف ذلك لكان مخطئاً وأثماً، كما أن كلنبي مأمور باتباع ما أوحى إليه من ربه، كما أنه ليس لأحدهما أن يوجب على الآخر طاعته، كما أن ذلك ليس لأحد من النبّيين مع الآخر، فإن ظهر له من الدليل ما كان خافياً عليه فانتقل إلى الاجتهد الآخر، فإن ذلك يشبه النسخ في حق النبي صلّى الله عليه وسلم، إلا أن الاجتهد رفع للاعتقاد، والنسخ رفع للحكم على الحقيقة، ولأن على اتباع المجتهدين ومقلديهم اتباع من ولّ أمرهم من العلماء والأمراء فيما ساغ له اتباعه وأمر باتباع اجتهاده فيه .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : (وأما ما يشبه ذلك من وجه دون وجه، فهو ما تنازعوا فيه مما أقرّوا عليه وساغ لهم العمل به من اجتهد العلماء والمشايخ والأمراء والملوك، كاجتهد الصحابة في قطع اللينة وتركها، واجتهدتهم في صلاة العصر لما بعثهم النبي صلّى الله عليه وسلم إلى بنى قريظة، وأمرهم أن لا يصلوا العصر إلا في بنى قريظة، فصلّى قوم في الطريق في الوقت، وقالوا: إنما أراد التعجيل لا تفويت الصلاة. وأخرّها قوم حتى وصلوا وصلوها بعد الوقت تمسكاً بظاهر لفظ العموم، فلم يعنّ النبي صلّى الله عليه وسلم واحدة من الطائفتين، وقال صلّى الله عليه وسلم: إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر). مجموع الفتاوى 19/123 .

وقد اتفق الصحابة في مسائل تنازعوا فيها، على إقرار كل فريق للفريق الآخر على العمل باجتهادهم، كمسائل العبادات والمناكح، والمواريث والعطاء، والسياسة وغير ذلك .. إلى أن قال شيخ الإسلام : (أما وجه المخالفه فلأن الأنبياء - عليهم السلام - معصومون عن الإقرار على الخطأ، بخلاف الواحد من العلماء والأمراء، فإنه ليس معصوماً من ذلك، ولهذا يسوغ بل يجب أن نبين الحق الذي يجب اتباعه، وإن كان فيه بيان خطأ من أخطاء العلماء والأمراء، وأما الأنبياء فلا يبين أحدهما ما يظهر به خطأ الآخر. وأما المشابهة فلأن كلاً مأمور بتبّاع ما باّن له من الحق بالدليل الشرعي، كأمر النبي صلّى الله عليه

ويقول شيخ الإسلام: (فالماهاب والطرائق والسياسات للعلماء والمشايخ والأمراء، إذا قصدوا بها وجه الله - تعالى - دون الأهواء، ليكونوا مستمسكين بالملة والدين الجامع الذي هو عبادة الله وحده لا شريك له، وأتبعوا ما أنزل إليهم من ربهم من الكتاب والسنّة بحسب الإمكان بعد الاجتهد القائم - هي لهم من بعض الوجوه بمنزلة الشرع والمناهج للأنبياء، وهم مثابون على ابتغائهم وجه الله وعبادته وحده لا شريك له، وهو الدين الأصلي الجامع، كما يثاب الأنبياء على عبادتهم الله وحده لا شريك له، يثابون على طاعة الله ورسوله فيما تمسكوا به من شرعة رسوله ومنهاجه، كما يثاب كل نبي على طاعة الله في شرعه ونهجه.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : (من العلماء من يسلك بالأتباع طريقة ذلك العالم فتكون في شرعهم حتى يسمعوا كلام غيره ويروا طريقته، فيرجح الرابع منها، فتتنوع في حقهم الأقوال والأفعال السالفة لهم من هذا الوجه، وهم مأمورون بأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه كما أمرت الرسول بذلك، ومأمورون بألا يفرقوا بين الأمة بل هي أمة واحدة كما أمرت الرسول بذلك، وهؤلاء آكد، فإن هؤلاء تجمعهم الشريعة الواحدة والكتاب الواحد...).

ومن أراد أن يجعل أقوالهم وأفعالهم بمنزلة قول المعصوم وفعله، وينتصر لها بغير هدى من الله فقد اعتدى واتبع هواه بغير هدى من الله ، ومن فعل ما أمر به بحسب حاله، من اجتهد يقدر عليه، أو تقليد إذا لم يقدر على الاجتهد، وسلك في تقليده مسلك العدل فهو مقتضى، إذ الأمر مشروط بالقدرة قال تعالى (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) فعلى المسلم في كل موطن أن يسلم وجهه لله وهو محسن ويدوم على هذا الإسلام وجهه إخلاصه لله، والإحسان فعله الحسن. فتدبر هذا فإنه أصل جامع نافع عظيم) مجموع الفتاوى 19 / 126-128 .

ويقول الدكتور الصاوي (هذا القسم منه ما يعد الاتفاق فيه ضرورة لتحقيق الوحدة المنشودة بين فصائل العمل الإسلامي المعاصر، ومنه ما لا يعتبر من هذا القبيل لعدم تعلقه بهذه القضايا العامة، وكونه مما لا تتعذر آثاره حدود المواقف الفردية.

المصادر: